صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد الثامن والأربعون | ديسمبر 2021

أكثر من 24 منظمة إسلامية

تُطالب المغرب بعدم تسليم إدريس حسن إلى الصين

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى

TURKESTAN1933 | ISTIQLALTVAR | EASTTURKISTANN | TURKISTAN.ALSHARQIA

وقفة تضامنية باسطنبول لمطالبة المغرب بعدم تسليم الأويغوري إدريس حسن إلى الصين (مواقع التواصل الاجتماعي)

دار الإفتاء و24 منظمة إسلامية يطالبون المغرب بعدم ترحيل مسلم أويغوري إلى الصين

وتشهد قضية الناشط الأويغوري إدريس حسن تفاعلاً واسعاً عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث أطلق ناشطون عرب حملة إلكترونية بعنوان "لا لترحيل إدريس حسن"، بهدف حث المغرب على عدم تسليمه إلى السلطات الصينية، بعد أن قضت محكمة النقض المغربية بتسليمه إليها.

طالبت 25 منظمة إسلاميّة من ضمنهم دار الإفتاء الليبية، المغرب بعدم ترحيل المعتقل لديها من أقلية الأويغور المسلمة إدريس حسن إلى الصين.

وفي بيان تلاه الشيخ سامي الساعدي عضو مجلس البحوث الشرعية بدار الإفتاء خلال وقفة تضمانية مع المعتقل في تركيا، أكدت المنظمات الإسلامية حرمة تمكين الكافرين من المسلمين.

وطالب الموقعون على البيان من ملك المغرب التدخل لوقف تسليم المعتقل الأويغوري إدريس حسن للسلطات الصينية، والتي تقوم باعتقال وتعذيب واضطهاد الأقلية المسلمة.

ووقع على البيان 25 منظمة إسلامية أبرزها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورابطة علماء المغرب العربي، وهيئة علماء ليبيا، ودار الإفتاء الليبية، إضافة لمنظمات وهيئات من لبنان والعراق وموريتانيا والسنيغال وأندونيسيا وإيرتريا وفلسطين والصومال وتركستان وسوريا وإيران.

وتشهد قضية الناشط الأويغوري إدريس حسن تفاعلاً واسعاً عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث أطلق ناشطون عرب حملة إلكترونية بعنوان "لا لترحيل إدريس حسن"، بهدف حث المغرب على عدم تسليمه إلى السلطات الصينية، بعد أن قضت محكمة النقض المغربية بتسليمه إليها.

وينتمي الناشط الحقوقي إلى أقلية الأويغور المسلمة التي تتعرض للتعذيب والقتل في إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) وفق تقارير دولية، حيث قالت منظمة العفو الدولية في تغريدة إن تسليم إدريس حسن من طرف المغرب، يوازي الإعادة القسرية إلى الصين حيث يواجه خطر التعذيب.

قضاء أمير المؤمنين.. يقضى بتسليم أحد المؤمنين إلى من لا يؤمنون بدين

د/ عزالدين الوردانى
كاتب متخصص في شئون وسط آسيا

أصدرت محكمة النقض المغربية حكما بتسليم الناشط/ إدريس حسن، الأويغورى صيني الجنسية والمعتقل لدى المغرب منذ يوليو الماضى، بموجب نشرة حمراء صادرة من الشرطة الجنائية الدولية - المتأثرة حاليا بنفوذ العديد من الدول الاستبدادية - وذلك بناءا على طلب الصين المتغلغة بعمق في الكثير من المنظمات الدولية، والتي تتهم إدريس بارتكاب أعمال إرهابية عام 2017م والانتماء لجماعة إرهابية بزعم الصين رغم أنه يقيم في تركيا منذ عام 2012م، ورغم تأكيد منظمة العفو الدولية بأن النشرة المتعلقة بإدريس قد ألغيت بعد التأكد من أن المعلومات المقدمة للشرطة الدولية من قبل الصين مضللة. إن جريمة إدريس - المتخصص في المعلومات والحاسوب - من وجهة نظر الصين هو أنه يدافع سلميا عن الأويغور وغيرهم من المسلمين الذين تضطهدهم الصين الشيوعية بلا رحمة، ويعارض سياسة الصين فى هذا الصدد، وهو الأمر الذى تعتبره الصين تهديدا لأمنها واستقرارها ووحدتها، فكل من ينتقد سياسة الحزب الشيوعى الصينى فهو يهدد وجود الصين ووحدتها الهشة التي تمسكها قبضة الحزب الشيوعى بالحديد والنار.

نناشد جلالة ملك المغرب/ الشريف محمد السادس بن الحسن. بأجداده سادة الأمة ومعلمي الناس الخير " سيدنا الحسن رضى الله عنه وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآل بيته الكرام ". الإفراج الفوري عن إدريس حسن وعدم تسليمه للصين وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به من جراء اعتقاله، وندعوكم للدفاع عن شعب الأويغور وغيره من الشعوب المضطهدة خلف أسوار القهر الشيوعى الصينى. فأنتم " يا أمير المؤمنين" أولى الأمة بالعفو ونصرة المستضعفين قبل أن يختصموكم أمام الله تعالى وجدكم الأكبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا عليكم وعلى أمة تقاعست عن نجدة المستضعفين .

المغرب.. هيئة رسمية تطالب بعدم تسليم ناشط أويغوري للصين

خالد مجدوب / الأناضول- 23.12.2021

في أول موقف رسمي منذ قرار محكمة مغربية يقضي بتسليم الناشط الأسبوع الماضي.

طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب (رسمي)، الخميس، بعدم تسليم الناشط الأويغوري إدريس حسن إلى الصين.

جاء ذلك وفق تدوينة للمجلس عبر حسابه على موقع "فيسبوك"، في أول موقف لهيئة رسمية منذ قرار محكمة مغربية يقضي بتسليم الناشط إلى الصين.

وقال المجلس: "في رسالة موجهة لرئيس الحكومة (عزيز أخنوش) دعت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان آمنة بوعياش، إلى عدم تسليم إدريس آيشان (حسن) إلى سلطات بلاده، تنفيذا لالتزاماتنا باتفاقية مناهضة التعذيب".

ويعد هذا أول تصريح لهيئة حكومية منذ قرار محكمة النقض (أعلى محكمة بالبلاد) الأسبوع الماضي، بتسليم حسن إلى السلطات الصينية، بتهمة الانتماء إلى "جماعة إرهابية".

وقبل أسبوع، حذرت منظمة العفو الدولية "أمنستي"، في تدوينة عبر "فيسبوك"، من احتمال ترحيل الناشط الأويغوري من المغرب لكونه مهددا بـ"التعذيب".

وعلى صعيد متصل، تصدر وسم (هاشتاغ) "لا لترحيل إدريس حسن" موقع تويتر بالمغرب، لعدة أيام، فيما طلب نشطاء وإعلاميون عدم تسليمه إلى بكين.

يُذكر أن الناشط حسن اعتقل في المغرب بعد وصوله إليه في 19 يوليو/ تموز الماضي، بدعوى وجود اسمه على النشرة الحمراء للمطلوبين للصين، بناء على الاتفاقية القضائية بين الرباط وبكين.

ووفق إعلام مغربي، قضت محكمة النقض بتسليم حسن إلى السلطات الصينية، بتهمة الانتماء إلى "جماعة إرهابية"، غير أن جمعيات حقوقية تنفي هذه التهمة، وتقول إن الصين تلاحقه بسبب نشاطه الدفاعي عن حقوق أقلية الأويغور المسلمة.

وحتى الساعة 14:50 ت.غ، لم تصدر السلطات المغربية أية إفادات رسمية بشأن الأمر.

ومنذ عام 1949، تسيطر الصين على إقليم "تركستان الشرقية"، وهو موطن الأتراك الأويغور المسلمين، وتطلق عليه اسم "شينجيانغ"، أي "الحدود الجديدة".

وأدانت 43 دولة، في بيان مشترك في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، انتهاكات الحكومة الصينية الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد أقلية أتراك الأويغور في "شينجيانغ"، لكن بكين عادة ما تنفي ارتكابها انتهاكات بحق هذه الأقلية.

بعد قرار تسليمه للصين زوجة الأويغوري إدريس حسن تخاطب ملك المغرب وتوجّه له رسالة مؤثرة

خالد مجدوب / الأناضول- 23.12.2021

بعد قرار تسليمه للصين... زوجة الأويغوري إدريس حسن تخاطب ملك المغرب وتوجّه له رسالة مؤثرة

تداول مغردون على منصة "تويتر"، اليوم الأحد، مقطعاً مصوراً يظهر زوجة المسلم الأويغوري إدريس حسن، وهي تناشد الملك محمد السادس، للإفراج عن زوجها المعتقل في المغرب، وعدم تسليمه إلى الصين التي تضطهد الأويغور المسلمة هناك.

وقالت زوجة حسن، في المقطع المتداول المقتطف من لقائها على القناة التاسعة: "تناشد الملك المغربي محمد السادس حفظه الله التدخل للإفراج عن زوجي وعدم تسليمه إلى الصين".

كما قامت وهي على الهواء برفع لافتة كتبت عليها نفس الكلمات أثناء تواجدها في الاستديو.

وبدوره، عقب المذيع الذي استضافها على رسالتها، بالقول: "زوجة إدريس حسن تبعث برسالة للملك لعلها تصل إليه أو يكون هناك تحرك".

وأضاف: "هي تناشد فيه - يقصد الملك محمد السادس - النخوة والمروءة وتدعو له.. وتناشده ليفرج عن زوجها كي يعود إليها وإلى أطفاله.. أو يذهب إلى أي وجهة يريدها بعيداً عن الصين التي سيتم حبسه في معتقلاتها بقية حياته".

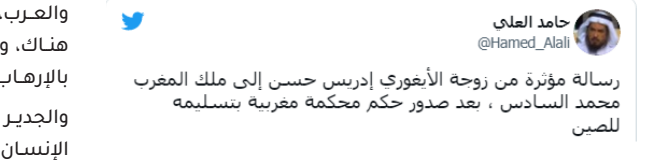

- قضية إدريس حسن

منذ عدة أيام، تصدر وسم بعنوان "لا لترحيل إدريس حسن" قائمة الوسوم الأكثر تداولاً على منصة تويتر في المغرب وعدة دول عربية أخرى، وذلك عقب موافقة النظام المغربي على تسليم مسلم من أقلية الأويغور، للسلطات الصينية.

وقالت وكالة "فرانس برس": "إن محكمة النقض المغربية، وافقت على تسليم صيني ينتمي لأقلية الأويغور المسلمة".

مشيرةً إلى أنه تم اعتقاله في يوليو / تموز الماضي لدى وصوله إلى المغرب، وهو مطلوب لدى الصين بتهمة ارتكاب "أعمال إرهابية".

ووفقاً للوكالة الفرنسية فإن ميلود قنديل، محامي إدريس قال الأسبوع الماضي: "إن القضاء أكد تسليم موكله (34 عاماً)".

هذا وقالت منظمة العفو الدولية، في بيان لها قبل أيام: "إن المسؤولين المغربيين قرروا ترحيل إدريس حسن، من أقلية الأويغور".

لافتةً إلى أنه "يوازي تسليمه الوشيك إلى الصين الإعادة القسرية، إذ يواجه خطر التعذيب فور عودته إلى بلاده."

وأثار قرار المغرب موجة غضب واسعة بين النشطاء المغربيين والعرب، خاصةً وأن الصين ترتكب الفظائع بحق المسلمين هناك، وتستخدم تهم ملفقة لوصم أقلية الأويغور المسلمة بالإرهاب.

والجدير ذكره أنه وفقاً لتقرير سابق لمنظمة "منّا" لحقوق الإنسان، فإن إدريس حسن، كان يقيم في تركيا ولكنه قرر الهجرة إلى أوروبا، وحجز تذكرة سفر إلى المغرب، ومن ثم فرنسا، لكن تم إيقافه في 19 يوليو الماضي، في مطار الدار البيضاء، من قبل أفراد من المكتب الوطني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث أبلغوه أنه مطلوب من قبل السلطات الصينية في قضية "إرهاب".

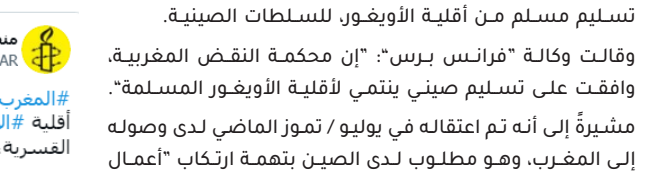

بعد قرار ترحيل الأويغوري إدريس حسن إلى الصين رضوان نافع يكتب: حكم تسليم المسلم لدولة كافرة

هوية بريس – رضوان نافع الرحالي

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد أثار الحكم الصادر عن محكمة النقض بالمغرب قبل أيام بتسليم الناشط الأويغوري إدريس حسن للسلطات الصينية بعد أن اعتقل في مطار الدار البيضاء منذ شهر يوليوز الماضي كثيرا من الجدل وعلت أصوات المنددين بهذا الحكم والمتعاطفين مع هذا الناشط المسلم، وفي مقالي هذا أريد أن أتطرق إلى الحكم الشرعي في تسليم مسلم لدولة كافرة إبراء للذمة وتنويرا للمسلمين.

لا شك أن هناك نصوص شرعية تدل بعمومها أو تنص نصا على أن الأصل عدم جواز تمكين الكفار من مسلم وجعل السبيل لهم عليه لإذلاله أو اضطهاده.

ومن ذلك قوله تعالى: (وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً) [النساء: الآية:141].

فإذا كان الفقهاء يذكرون من الأحكام التي تتناولها الآية أن الكافر لا يرث المسلم، وأن الكافر إذا استولى على مال المسلم لم يملكه، وأنه لا يجوز بيع العبد المسلم على كافر، وأن المسلم لا يقتل بالذمي، فدلالة الآية على عدم جواز تسليم المسلم للكفار من باب أولى، ففي تسليمه لهم أوضح صورة لجعل السبيل للكافرين عليه.

ومن السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم

كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة" (رواه البخاري ومسلم).

فقوله: "لا يظلمه" هو أمر في صيغة الخبر، فلا شك أن ظلم المسلم للمسلم حرام، وأي ظلم له أعظم من تسليمه لمن لنا اليقين في أنه لن يحكم فيه بما أنزل الله، بل لنا اليقين في أنه سيظلمه وينتهك حرمته ويذله أيما إذلال، بل الواجب رفع الظلم عن المسلم لا إيقاعه عليه أو تيسير سبيله، ورفع الظلم عن المسلم آكد في حق ذوي السلطان.

قال ابن بطال: «نصر المظلوم فرض كفاية وتتعين فرضيته على السلطان » [عمدة القاري: 12/289].

وفي قوله: "ولا يُسلمه" دليل واضح على عدم جواز إسلام المسلم أخاه للمهالك وذلك بعدم دفع الضر عنه وحمايته من عدوه أو ما فيه هلاكه، هذا إذا كان تسلط عليه بغير فعله، أما أن يكون المسلم هو من يمكن العدو من أخيه ويسر له السبيل إليه بل يسلمه إليه مقيدا ذليلا فهذا أشد وأعظم عند الله.

ويؤكد هذا الحكم ما رواه الطبراني بإسناد جيد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخونه ولا يسلمه في مصيبة نزلت به..." فهل يشك عاقل في كون تسليم المسلم لدولة كافرة تتهمه بما هو منه براء ، وتذله وتنكل به من المصائب الجسام ، ومن الخيانات النكراء.

ومن الأدلة أيضا على حرمة تسليم المسلم للكافر حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" (رواه مسلم).

فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خذلان المسلم وظلمه، وأي ظلم وأي خذلان لإخواننا المسلمين الأويغور المضطهدين أقبح من اعتقال من يدافع عن حقوقهم ويعرف بقضيتهم وتسليمه لجلاديهم من الصينيين الكفار، وأي خذلان لهذا المسلم أقبح من هذا، بل هذا الفعل جاوز الخذلان إلى الغدر والفتك، فهذا المسلم دخل إلى بلادنا مستيقنا الأمان، وواثقا في أخوة الإيمان، وإلا لو كان يعتقد هذا المسكين خلاف ذلك لما دخل بلادنا أصلا.

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الإيمان قيد الفتك لايفتك مؤمن" (رواه أبو داود وصححه الألباني).

و"الفتك هو الغدر يقال فتك به أي اغتاله"[مقاييس اللغة، 4/471]. فالفتك أن يأتي صاحبه وهو غافل فيغدر به فيقتله،

ومعنى قوله: "الإيمان قيد الفتك" أن الإيمان يمنع عن الفتك كما يمنع القيد عن التصرف فكأنه جعل الفتك مقيداً، ومعنى الحديث: أن الإيمان مانع من الفتك الذي هو القتل غدرا بعد إعطاء الأمان، كما أن القيد مانع من التصرف، وما نهي عن الفتك إلا لأنه متضمن للغدر والمكر والخديعة، وتسليم المسلم لدولة كافرة وإن لم يكن فتكا مباشرا إلا أنه وسيلة إليه لا سيما إذا كان متهما بالإرهاب أو الخيانة العظمى أوما شابه.

قال ابن عبد البر رحمه الله: «إذا كان دم الحربي الكافر يحرم بالأمان فما ظنك بالمؤمن الذي يصبح ويمسي في ذمة الله! كيف ترى في الغدر به والقتل؟ وقد قال صلى الله عليه وسلم: "الإيمان قيد الفتك لا يفتك مؤمن"»[الاستذكار، 5/35].

وعنْ أَبي هريرةَ رضي الله عنه عن النبيِّ قال: قال اللَّه تعالى: "ثلاثةٌ أنا خَصْمُهُمْ يوم القيامة: رجل أعطَى بي ثم غدر، ورجل باع حرّا فأكل ثمنَه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعطه أجره" (رواه البخاري).

قال الصنعاني: «فيه دلالة على شدة جرم من ذكر، وأنه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عمن ظلموه، وقوله أعطى بي، أي: حلف باسمي وعاهد، أو أعطى الأمان باسمي وبما شرعته من ديني، وتحريم الغدر والنكث مجمع عليه» [سبل السلام (2/116)].

وهذا الذي ذكرته من عدم جواز تسليم المسلم للكفار إذا طالبوا به يشهد له فعل الصحابة رضي الله عنهم، فقبل بدأ معركة القادسية فرّ من معسكر الفرس في جنح الليل جماعة والتجؤوا إلى عسكر المسلمين فلما أصبح رستم بلغه أن جماعة من عسكره هربوا إلى المسلمين فبعث رسولاً إلى سعد رضي الله عنه يطلب منه أن يردهم إليه، فقال سعد رضي الله عنه: "إنا قوم لا نضيع ذممنا ولا ننقض عهدنا، وقد أتوا إلينا مستسلمين وفي صحبتنا راغبين فيجب علينا أن نذب عنهم ولا نمكن أحداً

منهم" ، فعاد الرسول إلى رستم وأعاد عليه الجواب فغضب وأمر الجيوش بالزحف[فتوح الشام، (2/188) بتصرف يسير].

فرد سعد كان واضحاً صريحاً، في حرمة رد مسلم إليهم وجعل ذلك من تضييع الذمة ونقض العهد و يستبعد أن لا يعلم عمر رضي الله عنه خليفة المسلمين بما وقع من سعد رضي الله عنه في هذه الواقعة وكذلك بقية الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر منهم أحد على سعد فيكون في حكم الإجماع.

ونشير هنا أن هذا الحكم لا فرق فيه بين كون الدولة محاربة أو معاهدة فهذا الفرق مؤثر من جهة عدم جواز تعرض المسلمين لمواطني الدولة المعاهدة إذ لهم الأمان بموجب المعاهدة، وأما تسليم المسلم المطلوب فليس هناك فرق بين الدولتين؛ لأن المناط كون الدولة دار كفر و الدولة المعاهدة جزء من دار الكفر.

ولا يجوز أن يشتمل عقد المعاهدة مع هذه الدول شرط تسليم المسلم إليهم في حال طلبه في قضية من القضايا التي ثبت فيها جنايته، فما بالكم إذا كانت القضية ملفقة لكونه داعية إلى الإسلام أو مدافعا عن حقوق المسلمين المضطهدين في هذا البلد.

والفقهاء في معاهدة الكفار يمنعون شرط بقاء الأسير المسلم في أيدي الكفار أو أن يرجعوا أسيرا مسلما أفلت منهم، وتسليم المسلم المطلوب أعظم من رد الأسير الذي أفلت؛ لأن الأسر كان من قِبَلِ الكفار بفعل الغلبة والتمكن منه، أما التسليم فهو من قبل المسلمين.

ولا يشكل على القارئ الكريم فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية، وإقراره لشرط رد من جاء فارا من المسلمين ورده لأبي بصير وأبي جندل إلى المشركين فإنه لا حجة فيه، فقبول النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الشرط إما أن يقال بأنه منسوخ كما هو مذهب الأحناف وابن حزم وغيرهم على خلاف بينهم في تعيين الناسخ.

ومن الآيات التي قيل أنها نسخت حكم الرد قوله تعالى: (بَرَاءَةٌ من اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ من الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا في الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) [التوبة:1و2]، وقوله: (كَيْف يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [التوبة:7]، وقوله تعالى: (فإذا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) [التوبة:5]، وقوله تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاَللَّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ من الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حتى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) [التوبة:29]، قال ابن حزم بعدما ذكر هذه الآيات: «فأبطل اللَّه تعالى كل عهد ولم يقرَّه ولم يجعل للمشركين إلا القتل أو الإسلام ولأهل الكتاب خاصة عطاء الجزية وهم صاغرونَ وَأمن المستجير والرسول حتى يؤدي رسالته ويسمع المستجير كلام الله ثم يردان إلى بلادهما ولا مزيد فكل عهد غير هذا فهو باطل مفسوخ لا يحل الوفاء به؛ لأنه خلاف شرط الله عز وجل وخلاف أمره» [المحلى، 7/307].

وإما أن يقال أن ما وقع في صلح الحديبية خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان بوحي؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "إني رسول الله ولست أعصيه وهو ناصري"، وقوله في أمر الناقة: "ما خلأت القصواء وما ذاك لها بِخُلُقٍ ولكن حبسها حابس الفيل" كما في رواية البخاري لواقعة صلح الحديبية، وقد سماه الله فتحاً، فلا يقاس عليه، والنبي عليه الصلاة والسلام قد كان اللَّه تعالى أعلمه أنه سيجعل الله لمن ردهم فرجا ومخرجا.

قال ابن العربي المالكي: «فأما عقده على أن يرد من أسلم إليهم فلا يجوز لأحد بعد النبي وإنما جوَّزه الله له لما علم في ذلك من الحكمة وقضى فيه من المصلحة وأظهر فيه بعد ذلك من حسن العاقبة وحميد الأثر في الإسلام ما حمل الكفار على الرضا بإسقاطه والشفاعة في حطّه» [أحكام القرآن لابن العربي، 4/231].

ومن قال من الفقهاء بجواز معاهدة الكفار على مثل ما عاهد عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه مرجوحا فقد جعلوه في نطاق ضيق عند شدة الحاجة، أو عند الضرورة وتعين المصلحة الراجحة، و ضعف المسلمين بما يشبه حال المسلمين في صلح الحديبية.

واشترطوا للوفاء بشرط الرد أن يكون للعشيرة التي يغلب على الظن أنها تمنعه، وليس لعموم الكفار واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أبا جندل حتى أجاره له مُكرز بن حفص من أن يُؤْذَى.

ومع كل ما قررناه في حكم معاهدة الكفار على رد المسلم إذا فر إليهم، إلا أن هناك فروق بين مسألة الرد ومسألة التسليم:

فالتسليم المعروف اليوم تقييد المطلوب وأخذه للطالب ليضع عليه اليد وينقله حيث شاء مصفدا.

وأما الرد فيكون بالتخلية بين الطالب الكافر والمطلوب المسلم ولا يمنع التعريض للمطلوب بما يكون فيه خلاصه، قال زكريا الأنصاري: «ومعنى الرد له التخلية بينه وبينهم كما في رد الوديعة لا إجباره على الرجوع إذ لا يجوز إجبار المسلم على الإقامة بدار الحرب فلو شرط في العقد أن يبعث به الإمام إليهم لم يصح إلا أن يراد بالبعث الرد بالمعنى السابق فالظاهر أنه يصح» [أسنى المطالب في شرح روض الطالب، 4/228].

وقال الماوردي: «فصفة الرد أن يكون إذنا منه بالعود وتمكينا لهم من الرد ولا يتولاه الإمام جبراً إن تمانع المردود وكذلك أذن رسول الله لأبي جندل وأبي بصير في العود، فإن أقام المطلوب

على تمانعه من العود قيل للطالب أنت ممكن من استرجاعه فإذا قدرت عليه لم تمنع منه وإن عجزت عنه لم تعن عليه» [الحاوي الكبير، 14/365].

فالرد يكون فيه مخارج قد تحول دون تمكن الكافر من المسلم بخلاف التسليم، و يظهر ذلك جليا في ما آل إليه أمر أبي بصير رضي الله عنه بعد صلح الحديبية وقول النبي صلى الله عليه وسلم "ويل أمه مسعر حرب لو كان معه أحد" فلما بلغت المضطهدين من المسلمين في مكة كان يخرج الرجل منهم فيلحق بأبي بصير حتى اجتمعت منهم فرقة قريبا من السبعين وكانوا يغيرون على قوافل قريش حتى اضطرت إلى إسقاط هذا الشرط المجحف.

والنظر إلى السياسة الدولية الحديثة يزيدنا تشبثا بما تقرر من عدم جواز تسليم المسلم للكفار، لما في المعاهدات والمواثيق الدولية المتداخلة من مندوحة لمنع تسليم المسلم وإسقاطه، ولو طالبت به دولة بينها وبين البلد المسلم اتفاقيات أو معاهدات تشمل تسليم المطلوبين.

فتسليم المطلوب في القانون الدولي -وهو قانون قاض على المواثيق الثنائية فيما أعلم- له شروط وموانع كثيرة لن تعدم دولة إسلامية ولو في حال ضعفها أن تجد متمسكا قانونيا لرفض طلب التسليم المقدم من الدولة الكافرة .

فمن موانع التسليم التي يقرها القانون الدولي: عدم كفاية الأدلة على الاتهام أو التجريم.

أو رفع صفة الجريمة عن الفعل المسند للشخص المطلوب ارتكابه له. وهذا يعطي فسحة كبيرة للتملص من تسليم المسلم لجلاديه من الكفرة.

ومن الموانع السهلة جدا: منح المطلوب صفة لاجئ سياسي؛ وأنا أتساءل هل عجز المغرب أن يمنح اللجوء السياسي لهذا المسلم إدريس حسن ليمنع عنه شرا كبيرا يهدد حياته وحريته.

ومن شروط التسليم: ازدواج التجريم، والمراد به: كون الفعل المطلوب من أجله التسليم جريمة في تشريع الدولتين: الطالبة للتسليم، والمطلوب منها التسليم، ولا يشترط أن تكون العقوبة على الفعل واحدة في البلدين، وهذا من أهم شروط التسليم. فهل الدفاع عن حقوق المسلمين المضطهدين في تركستان وكشف جرائم النظام الصيني في حق المسلمين وتعريف العالم بذلك عبر الإعلام و المواقع الإلكترونية يعد جريمة في بلدنا؟!

وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فسحة أيضا للسياسة المغربية حتى لا يكتب في سجلها هذه السقطة المدوية.

وختاما نناشد المسؤولين في بلدنا الحبيب أن يتقوا الله في هذا المسلم وأن يعدلوا عن قرار تسليمه لهذا النظام الذي يشهد الواقع بأنه لا يتوانى في اضطهاد المسلمين وإذلالهم وتعذيبهم بل وإجبارهم على ترك دينهم، ونذكرهم بأن رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم حذرنا من عواقب خذلان المسلم وإسلامه لأعدائه وذلك بعدم حمايته منهم مع القدرة على ذلك، فكيف باعتقاله وتسليمه لهم؟

نسأل الله الكريم أن يبرم لهذا المسلم الضعيف أمر رشد يكون له مخرجا وفرجا، وصلى الله وسلم على نبينا الكريم وآله وصحبه الطيبين الطاهرين.

شرطي أويغوري مات بسبب التعذيب على يد السلطات، وليس الإنتحار

بقلم: شهرت هوشور، 2/12/2021

ضابط شرطة أويغوري يقوم بدوريات في شارع في آقسو- تركستان الشرقية.

> ضابط شرطة أويغوري يقوم بدوريات في شارع في آقسو- تركستان الشرقية.

قال مصدر إن ضابط شرطة أويغوري في الصين قيل إنه قد إنتحر، ولكنه تعرض للتعذيب حتى الموت.

وأكد مسؤولون محليون لإذاعة آسيا الحرة أن نورمحمد يوسف توفي خلال الأسبوع الأول من أغسطس، رغم أنهم قالوا إن سبب الوفاة لم يكن واضحاً. في خلال ذلك، قال ضباط الشرطة إن نورمحمد قد انتحر أثناء إستجوابه.

تم القبض على نورمحمد، الذي كان يعمل في مركز شرطة أورومتشي لسباق الخيل في أورومتشي عاصمة تركستان الشرقية، في أواخر يوليو للإشتباه في تعاطفه مع مجرم عندما كان يعمل سابقاً في معسكر اعتقال. وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن إسمه حتى يتكلم بحرية، قيل إنه "مسح دماء من على وجه محتجز في المعسكر".

وقد اعتقلت الصين ما يصل إلى 1.8 مليون من الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في شبكة من معسكرات الإعتقال

منذ عام 2017. وقالت بكين إن المعسكرات هي مراكز تدريب مهني ونفت تقارير منتشرة وموثقة بأنها أساءت معاملة المسلمين الذين يعيشون في تركستان الشرقية.

وقد وصفت الولايات المتحدة والبرلمانات في العديد من الدول الأوروبية معاملة الأويغور وغيرهم في تركستان الشرقية بأنها إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية.

وقال مصدر مطلع على الوضع لإذاعة آسيا الحرة إن نور محمد تعرض للتعذيب حتى الموت وأنه تم تأديب من قام بتعذيبه.

وقال ضابط شرطة في منطقة أولانباي بأورومتشي إن وفاة نور محمد سر من أسرار الدولة وأنه تم إصدار إشعار خاص للضباط بعدم الكشف عن السبب.

قال: "نحن نعرف هذه القضية، لكن هذه من أسرار الدولة". "لا يمكننا إخبارك بأي شيء عن هذا."

حدد مسؤول محلي أحد المحققين الذي قام بإستجواب نور محمد على أنه ضابط شرطة إسمه حميد. وقال المصدر: إنه تم تأديبه من قبل قسم الشرطة لإستخدامه القوة المفرطة أثناء الإستجواب.

اتصلت إذاعة آسيا الحرة بمراكز شرطة أولانباي وقارليغشليك وسباق الخيل وطلبت معلومات عن ضابط الشرطة المسمى حميد.

قال أحد الضباط إنه تم استدعاؤه إلى مركز الشرطة ليلة وفاة نورمحمد. طُلب منه في البداية البقاء في الخدمة، لكن أُمر لاحقاً بالعودة إلى المنزل. قال إنه لم يتم إبلاغه بوضع نورمحمد أثناء وجوده في القسم.

قال ضابط الشرطة: بعد ذلك، تلقينا إخطاراً من قسم شرطة أورومتشي بأن أي معلومات تتعلق بتلك الليلة لا يتم الكشف عنها ويجب أن تبقى سرية.

كما ذكر الشرطي نفسه أن ضابطاً يدعى حميد كان أحد من قاموا بالتحقيق مع نورمحمد.

وأضاف: كان حميد ضابط شرطة مثالياً في السنوات الأربع الماضية، ولكن قام كبار المسؤولين بإلغاء جائزة العمل النموذجي التي حصل عليها بسبب حادثة إستخدم فيها القوة المفرطة.

ترجمة إدارة الأويغور. بقلم روزان جيرين باللغة الإنجليزية.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

نتذكر نساء الأويغور في معسكرات العمل في الصين رعب الإغتصاب والتعقيم القسري

بقلم مايكل كابلان

18 ديسمبر 2021

في عام 2017، ألقي القبض على تورسوناي زياودون من الشارع في تركستان الشرقية التي تقع في شمال الصين، وأجبرها ضباط الشرطة على تسليم جواز سفرها واقتيدت إلى معسكر اعتقال على بعد حوالي 30 دقيقة من قريتها. وهناك، أُجبرت على غناء الأغاني الشيوعية عن حب الوطن وقيل لها

قالت تورسوناي زياودون لبي بي سي إن هذه الصورة الجوية لعام 2019 تشبه موقع المعسكر الذي اُعتقلت به.

كثيراً أن دينها الإسلامي غير صحيح. وقد أصيبت بمشاكل في المعدة بعد شهر، وأغمي عليها ثم أطلق سراحها.

قالت زياودون، التي جاءت إلى الولايات المتحدة كلاجئة سياسية في عام 2020، لصحيفة The Post: "لقد أرسلوني إلى المستشفى". "ولولا ذلك لأصبحت ميتة الآن."

تورسوناي زياودون، مسلمة من الأويغور، أُجبرت على دخول معسكر اعتقال في تركستان الشرقية - حيث قالت إنها تعرضت للاغتصاب وأخذ حبوب للتعقيم ضد إرادتها.

وبعد مرور عام على إعتقالها، وكانت لا تزال في الصين، تم استدعاؤها إلى مركز الشرطة وقيل لها إنها بحاجة إلى إكمال تدريبها. وتم إعادتها إلى معسكر "إعادة التعليم" ، حيث تم قص شعرها - ليتم بيعه على شكل باروكة غالباً - وتم أخذ أقراطها. تتذكر زياودون "لقد شدوا الأقراط بشدة لدرجة أن أذني كانت تنزف". "كانوا يعاملونني مثل الحيوان."

قالت وهي تنهار وتبكي: "تعرضت للإغتصاب الجماعي وتعرضت أعضائي التناسلية للتعذيب بالكهرباء. لقد تُركت مع علامات على جسمي تجعلني لا أرغب في النظر إلى نفسي ".

قالت زياودون: "لقد أعطوني أدوية للتعقيم". "أنا متأكدة من أن هذا هو السبب في أنني لا أستطيع إنجاب طفل الآن."

ومن المأساة أن قصتها ليست نادرة بالنسبة للأويغور المسلمين، وهم من أصول تركية، يعيشون تحت حكم الرئيس الحالي جين بينغ. منذ حوالي عام 2016، تم إعتقالها في الشارع وإرسالها إلى معسكرات إعادة التعليم - حيث ظهرت تقارير عن تعرض أشخاص للتعذيب والإغتصاب وحتى القتل. ويتم إرسالهم إلى هناك بحجة تعلم حرفة وتعزيز وطنيتهم.

اتبع مجلس الشيوخ الأمريكي يوم الخميس خطى مجلس النواب في تمرير قانون الأويغور لمنع العمل القسري، والذي وعد بحظر الواردات القادمة من تركستان الشرقية - موطن حوالي 12 مليون شخص من الأويغور - ما لم يكن هناك ما يثبت أن البضائع لم يتم إنتاجها عن طريق العمل القسري. وتم توقيعه من الرئيس بايدن.

أقرت أميليا بانغ، مؤلفة كتاب "صنع في الصين: سجين، ورسالة إستغاثة، والتكلفة المخفية للبضائع الرخيصة في أمريكا"، بأن هذا العمل يشكل صفقة ضخمة "تضر بخطة الصين. لقد استثمرت الصين الكثير من الأموال لإنشاء طريق تجاري مهم يمر عبر تركستان الشرقية جزءاً رئيسياً مما يسمى بمبادرة الحزام والطريق. إنه مشروع بقيمة تريليون دولار لربط الصين بآسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط. ويكاد يكون أكبر من أن تفشل.

إنهم يخافون من حدوث إنتفاضة في تركستان الشرقية. إنهم خائفون للغاية من خسارة إستثماراتهم ".

الحزام والطريق. إنه مشروع بقيمة تريليون دولار لربط الصين بآسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط. ويكاد يكون أكبر من أن تفشل.

إنهم يخافون من حدوث إنتفاضة في تركستان الشرقية. إنهم خائفون للغاية من خسارة إستثماراتهم ".

لكنها أشارت إلى أن القانون، لكي يكون فعالاً، يحتاج إلى المديرين التنفيذيين للشركات: ووفقاً لدراسة نشرها معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي، تستخدم شركات مثل Nike و BMW و Apple المكونات والمواد التي يتم إنتاجها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق العمل القسري.

قالت بانغ للصحيفة "سلسلة التوريد غامضة ... ولا يوجد قدر كبير من المساءلة"، وأضافت أن الشركات الكبيرة غالباً ما تنظر في الإتجاه الآخر وتتجنب طرح الأسئلة الصحيحة. "إنهم بحاجة إلى التفكير فيما إذا كانت الأموال التي يدفعونها للتصنيع يمكن أن تفي الأجور من تلك المنطقة بشكل واقعي. تتبع المصانع خط الإنتاج الأساسي وتتعهد بالإستعانة بمصادر خارجية لمعسكرات الإعتقال حيث يعمل العمال أساساً بالسخرة ".

قال متحدث بإسم شركة Apple لصحيفة The Post ، "لقد أجرينا أكثر من 1100 عملية مراجعة، بما في ذلك عمليات مراجعة مفاجئة، وأجرينا مقابلات مع أكثر من 57000 عامل لضمان إحترام معاييرنا ... لم نعثر على أي دليل على وجود عمل قسري في أي مكان في سلسلة التوريد الخاصة بنا." ولم يستجب ممثلو Nike و BMW للتعليق.

وبالفعل، تذكرت زياودون التهديد الذي يلوح في الأفق بإستدعاءها إلى مكان أشارت إليه النساء في معسكر إعتقالها بإسم "الغرفة المظلمة".

"كنا جميعاً خائفين من ذلك. عندما أرادت الشرطة تهديدنا، قالوا إنهم سيأخذوننا إلى تلك الغرفة "، قالت زياودون. "أي شيء يخطر ببالك، بما في ذلك الإغتصاب، يحدث في تلك الغرفة."

وقالت جولزيرا أولخان، التي اعتقلت لمدة عامين، لصحيفة The Post إنها "شعرت وكأنها عبدة".

لكنها أشارت إلى أن القانون، لكي يكون فعالاً، يحتاج إلى المديرين التنفيذيين للشركات: ووفقاً لدراسة نشرها معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي، تستخدم شركات مثل Nike و BMW و Apple المكونات والمواد التي يتم إنتاجها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق العمل القسري.

قالت بانغ للصحيفة "سلسلة التوريد غامضة ... ولا يوجد قدر كبير من المساءلة"، وأضافت أن الشركات الكبيرة غالباً ما تنظر في الإتجاه الآخر وتتجنب طرح الأسئلة الصحيحة. "إنهم بحاجة إلى التفكير فيما إذا كانت الأموال التي يدفعونها للتصنيع يمكن أن تفي الأجور من تلك المنطقة بشكل واقعي. تتبع المصانع خط الإنتاج الأساسي وتتعهد بالإستعانة بمصادر خارجية لمعسكرات الإعتقال حيث يعمل العمال أساساً بالسخرة ".

قال متحدث بإسم شركة Apple لصحيفة The Post ، "لقد أجرينا أكثر من 1100 عملية مراجعة، بما في ذلك عمليات مراجعة مفاجئة، وأجرينا مقابلات مع أكثر من 57000 عامل لضمان إحترام معاييرنا ... لم نعثر على أي دليل على وجود عمل قسري في أي مكان في سلسلة التوريد الخاصة بنا." ولم يستجب ممثلو Nike و BMW للتعليق.

وبالفعل، تذكرت زياودون التهديد الذي يلوح في الأفق بإستدعاءها إلى مكان أشارت إليه النساء في معسكر إعتقالها بإسم "الغرفة المظلمة".

"كنا جميعاً خائفين من ذلك. عندما أرادت الشرطة تهديدنا، قالوا إنهم سيأخذوننا إلى تلك الغرفة "، قالت زياودون. "أي شيء يخطر ببالك، بما في ذلك الإغتصاب، يحدث في تلك الغرفة."

وقالت بانغ غير مندهشة: "الإغتصاب هو أمر معتاد في معسكرات العمل القسري". "الهدف هو غسل دماغ السجناء ليصبحوا وطنيين ومتحالفين للغاية مع الدولة الصينية."

أخبر بوب فو، مؤسس ورئيس منظمة China Aid، وهي منظمة مهمتها تعزيز الحرية الدينية في الصين، من قبل سجين سابق أن الوحشية الجنسية تأتي مع عنصر تجاري.

وقال فو للصحيفة "أنقذنا امرأة كانت شاهدة عيان على برنامج نظمته الحكومة للدعارة". "تم تقييد يديها إلى السرير وقام الرجل بفعلته وبكت. قالت إنها سمعت الرجل يصرخ ويشكو من دفع أموال جيدة مقابل ذلك وكانت تبكي ".

وقال قوزات ألتاي، الرئيس التنفيذي لـ Cydeo، وهو معسكر تدريبي دولي لتشفير البرمجيات، إن استخدام العمل القسري في مئات المعسكرات والمصانع المنتشرة في جميع أنحاء البلاد يسمح للحكومة الصينية بتقليص تكاليف التصنيع في جميع أنحاء العالم.

قال ألتاي، وهو أويغوري انتقل إلى أمريكا في عام 2008 وهو معارض صريح لإنتهاكات حقوق الإنسان في البلاد: "تحافظ الصين على الأسعار منخفضة ويواصل الأمريكيون شراء المنتجات الصينية بثمن بخس".

"إن سلسلة التوريد المصنعة بالكامل في الصين تنطوي على العمل القسري. إنهم يصنعون الأحذية والسراويل والألواح

تقول أولخان إن زوجها رصدها وهي تعمل في مصنع القفازات في مقطع فيديو لوسائل الإعلام الحكومية الصينية على موقع يوتيوب.

تم بناء سياج محيط حول ما يُعرف رسمياً بمركز تعليم المهارات المهنية في دابانتشنغ في تركستان الشرقية.

وبحسب ما ورد تُظهر هذه الصورة سجناء في معسكر إعادة تعليم سياسي صيني في مقاطعة لوب بمحافظة خوتان في تركستان الشرقية.

معارض صريح لإنتهاكات حقوق الإنسان في البلاد: "تحافظ الصين على الأسعار منخفضة ويواصل الأمريكيون شراء المنتجات الصينية بثمن بخس".

"إن سلسلة التوريد المصنعة بالكامل في الصين تنطوي على

العمل القسري. إنهم يصنعون الأحذية والسراويل والألواح الشمسية في مصانع السخرة". الإقتصاد الصيني هو وسيلة للقمع ومصدر للنفوذ في وادي السيليكون وهوليوود وول ستريت. هذه الأموال تأتي من العبودية ".

كان والد ألتاي البالغ من العمر 67 عاماً معتقلاً في معسكر إعتقال لمدة عامين، حتى تتمكن الحكومة من تعليمه حرفة التي قد تساعد الحزب الشيوعي.

قال ألتاي "لم أكن أعرف ما إذا كان على قيد الحياة أم لا لمدة عامين، بكيت كل يوم، لقد كان تعذيبا نفسيا ".

لحسن الحظ ظهر والد ألتاي وهو سليم، حيث قال ألتاي: "سرقة الأعضاء أمر طبيعي في الحزب الشيوعي الصيني". "إنهم معروفون بهذا. هناك بعض العملاء الأثرياء في الشرق الأوسط يريدون كلية مسلمين "خالية من الكحول ولحم الخنزير. "لذلك يتم أخذ كلى الأويغور."

في عام 2019، قدمت مجموعة تدعي المحكمة الصينية شهادة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مؤكدة أن "سرقة الأعضاء قسرياً من سجناء الرأي قد تم ارتكابها لسنوات في جميع أنحاء الصين على نطاق واسع."

ينظر ألتاي إلى هذا على أنه أكثر من قسوة خالصة - مضيفاً إنه أيضاً شكل من أشكال الإبادة الجماعية البطيئة، حيث قال: "يتم تعقيم النساء لأن الحكومة الصينية تريد تقليل عدد الأويغور". في الوقت الحالي، يبلغ معدل النمو السكاني صفر بالمائة تقريباً. في غضون 10 سنوات سيكون الصفر ". وقد نفى المتحدثون بإسم الحكومة الصينية ذلك.

تعتقد بانغ أن السبيل إلى المساعدة في وضع حد لكل ذلك هو أن يتوقف المستهلكون الغربيون عن شراء السلع التي تم تصنيعها بإستخدام العمل القسري - وهي حركة تسميها "الإستهلاكية الأخلاقية" - وأن يستجيب مستهلكي Nike في العالم بشكل مناسب.

وقالت: "إذا لم يكن من المربح للمصانع الصينية إستخدام العمل القسري، إذا كانوا سيخسرون عقودا كبيرة، فسيكون لذلك تأثير على هذه المعسكرات".

وسيسمح للمصنعين الأمريكيين بالتنافس على تكافؤ الفرص. وكما قال ألتاي: "إنك تشتري شيئاً مصنوعاً في الصين، وأنت تمنح الصين رصاصة لتطلقها إلى أمريكا".

ترجمة/ رضوى عادل

الشعب الأويغوري يهان بالفعل إذا تغاضى العالم عن جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكب بحقه

كارولين لوكاس/ جون أشتون

في مواجهة وحشية لم يشهد عصرنا مثيلا لها، كانت حكومتنا حازمة في تصميمها على التجاهل وإغلاق الأذنين

الآن، لم يعد هناك مجال للشك. وصلت الإبادة الجماعية إلى شعب الأويغور في "شينجيانغ" (تركستان الشرقية). إنها الخلاصة التي توصلت إليها "محكمة الأويغور"، أحد أبرز التحقيقات التي أجريت حتى الآن وأكثرها عمقاً ومصداقية حول أسباب معاناة هذا الشعب في الصين.

بات إقليم شينجيانغ الآن أكبر سجن مفتوح في العالم (أ ب)

وفي تقرير المحكمة الذي نشر الأسبوع الماضي، تظهر قصة أقسى من أن توصف بمجرد الكلمات. لكن لذلك السبب تحديداً، يتوجب على كل منا ممن يتمتعون بفرصة العيش في مجتمع حر، أن يلاحظوا ما يجري (هناك). أهلنا وأجدادنا من أجيال "لن نسمح بإعادة الكرة" [جيل الحرب العالمية الثانية]، لن يتوقعوا منا ما هو أقل من ذلك، لأنهم قادرون على فهم المصير القاتم الذي يعانيه هؤلاء الناس (الأويغور).

لقد اعتُقِلَ أكثر من مليون من الأويغور والقازاق، والأوزبك، والطاجيك وآخرين، معظمهم من المسلمين، واقتُلعوا من منازلهم وأبعدوا عن عائلاتهم، وفي غالب الأحوال، جرى إخفاؤهم، بكل بساطة، واعتقالهم في ظروف قاسية لا يمكن وصفها في معسكرات شكّل وجودها أمراً جرى نفيه لفترة طويلة. وكذلك استُخدِمَ التعذيب والاغتصاب بشكل منهجي لإخضاعهم. وقد جرت أعمال الإجهاض الإجباري والتعقيم بشكل "هدفه تدمير شعب الأويغور، إذ تراجعت نسبة الولادات في بعض المناطق بنسبة الثلثين بحسب التقرير. واعتُمدت الأشغال الشاقة كجزء من الاقتصاد في مقاطعة "شينجيانغ"، وداخل مصانع في أنحاء الصين.

وبالتالي، باتت "شينجيانغ" اليوم كالسجن المفتوح الأكبر من نوعه، وتجري حراسته بأشد ما يمكن تصميمه من أساليب المراقبة والسيطرة. لقد انتُهكت حرمة مساجد المسلمين ومقابرهم، بل دُمرت، فيما حُظر إبراز المظاهر الدينية تحت طائلة العقاب. وبشكل دوري، يؤخذ الأطفال من منازلهم، ثم تجري معاملتهم كالأيتام، ويُصار إلى غسل أدمغتهم في مدارس أقيمت لهذا الغرض.

هناك أكثر من طريقة واحدة لتدمير شعب بأكمله. بالإمكان قتل ناسه فرداً فرداً. وكذلك يمكن تحطيم ثقافته، ومحو تقاليده، ومعتقداته، ورمزيته، وكسر إرادته، وسلبه حقه في التكاثر، وغسل دماغ من بقي من هذا الشعب على قيد الحياة حتى يصلوا إلى مرحلة ينسون فيها من هم كشعب، ومن أين تحدر أبناؤه.

في سياق متصل، لقد سبق للمملكة المتحدة أن التزمت رسمياً مكافحة الإبادة الجماعية عبر توقيعها على "معاهدة مكافحة الإبادة الجماعية" في 1948. لكن، في مواجهة الوحشية التي لم يشهد عصرنا هذا مثيلاً لها، أبدت حكومتنا حزماً في تصميمها على تجاهل الأمر وإغلاق أذنيها ومواصلة التصفير [إشارة إلى التجاهل وعدم الاهتمام].

إذ ترفض الحكومة مناقشة موضوع الإبادة الجماعية، معلّلة رفضها بمهزلة أن المحاكم وحدها يمكن أن تقضي بمناقشة هذا الموضوع، على الرغم من معرفتها المسبقة بأن الصين ستستخدم حق النقض "الفيتو" في مواجهة أي محاولة للجوء إلى "محكمة العدل الدولية" في هذه القضية، وقد تجعل من أي آلية عالمية أخرى تنظر بمسألة الإبادة، صعبة التحقيق. وفي المقابل، تعرقل هذه الحكومة كل المحاولات الرامية إلى الطلب من محاكم المملكة المتحدة النظر في المسألة وإصدار حكم مبدئي في هذه القضية قد يكون ضمن اختصاصها.

بالإمكان ربما التنبؤ حول الأسباب التي تحفز الحكومة البريطانية على الموافقة على دفع ذلك الثمن الباهظ والظهور بمظهر المتواطئ. فلطالما أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون أنه يعتبر نفسه "صيني الهوى حتى النخاع". وكذلك عبّر وزير خزانته ريشي سوناك دوماً عن رغبته في علاقة مع الصين تكون "راشدة ومتوازنة" بما يتماشى مع طموحات عن إمكانية "تطوير سوق للخدمات المالية قادرة على التوسع والنمو" بين البلدين.

في المقابل، يبدو أن الحكومة الألمانية الجديدة ترفض التوجّه المتساهل الذي انتهجته الحكومة السابقة حيال العلاقة مع الصين. وكذلك يعتقد عدد متزايد من الحكومات (من ضمنها الإدارة الحالية في الولايات المتحدة) وبرلمانات (من ضمنها مجلس العموم البريطاني)، أن ما يجري في شينجيانغ يشكّل إبادة جماعية.

واستطراداً، يتوجَّب على الحكومة البريطانية أن تتبع النهج نفسه فوراً. ينبغي عليها أن تطلب من المحكمة العليا في البلاد إصدار حكم حيال الإبادة الجماعية في الصين. ويتوجب عليها أيضاً أن تضع، بشكل طارئ، أمام البرلمان سلة إجراءات تتناسب مع الالتزامات التي قطعتها المملكة المتحدة وفق "معاهدة مكافحة الإبادة الجماعية". وكذلك يجب أن تتضمن تلك الإجراءات آليات موضوعية ومحكمة وتتمتع بالشفافية، بغية وقف التعامل مع أي شركة عاملة في أسواق المملكة المتحدة قد تكون متواطئة، إما عبر سلاسل الإمداد أو امتلاكها عملياتها الخاصة في الصين، بما في ذلك قطاع الاتصالات، والذكاء الاصطناعي، وقطاع المراقبة وإنفاذ القانون أو حتى قطاع الملابس الجاهزة.

واتصالاً بذلك، يتوجب على الحكومة أيضاً استبعاد أي اتفاق للتجارة والاستثمار مع أي حكومات ربما تكون ضالعة في عمليات الإبادة الجماعية. ويجب عليها كذلك القيام بحملة دبلوماسية لبدء حملة مقاطعة عالمية ضد المنتجات والخدمات التي ربما تكون ثمرة العمل بالسخرة في الصين. ويتوجب على الحكومة أيضاً توسيع مروحة العقوبات المعروفة بـ"ماغنيتسكي"، لتشمل مسؤولين صينيين من كل أولئك المسؤولين مباشرة عن الإبادة، مهما علا شأنهم، وضمنهم تشين تشوانغو زعيم الحزب الشيوعي الصيني السابق في "شينجيانغ"، المعروف بأنه مهندس عمليات الإبادة الجماعية.

في وقت سابق، وعد رئيس الوزراء البرلمان بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستجري في الصين، دبلوماسياً وسياسياً. يجب عليه الآن العمل مع شركائه في الضغط على

شركات الرعاية التجارية كي تسحب دعمها لتلك الدورة. وكذلك ينبغي على الرياضيين، بدعم من مموليهم التجاريين والهيئات الرياضية العامة، إجراء دراسة حول حجم ما سيخسرونه جراء مشاركتهم بهذه الألعاب الصينية بالمقارنة مع ما قد يفوزون به من المشاركة بما سيكتبه التاريخ يوماً بأنهم شاركوا في "ألعاب الإبادة الجماعية الأولمبية" Genocide Games.

نحن لا نحمل أية ضغينة تجاه الشعب الصيني الذي كان بنفسه ضحية الاستبداد الإمبريالي الماضي. على العكس، نحن نود رؤية دولة صينية ترتقي إلى أسمى الدرجات بعيداً عن دورات الانتهاكات التي مرت عليها في تاريخها، ومساعدة الآخرين على فعل الشيء نفسه، دولة صينية تلعب دوراً رئيساً تكون من خلاله في قلب الإجماع للدول التي تعمل معاً من أجل عالم أفضل. إن الإهانة الحقيقية للشعب الصيني تكمن في تغاضيه عن أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب باسمه، وتلكئه في الوقوف ضد ذلك. إذ يستحق أيضاً مستقبلاً يكون خالياً إلى الأبد من أي صلة بهذا الجرم المتفرد في البشاعة.

إذا فقدنا في هذا العالم الصغير والمكتظ بالبشر تعاطفنا مع إخواننا في الإنسانية، بغض النظر عن اختلافاتنا الثقافية أو بعدنا الجغرافي عنهم، فنحن في حينه سنخسر كل شيء. حان الوقت كي نستيقظ. حان الوقت للتحرك.

تجبر العقوبات الأمريكية شركة SenseTime الصينية للذكاء الاصطناعي على تأخير الإكتتاب العام

الجزيرة، 13 ديسمبر 2021

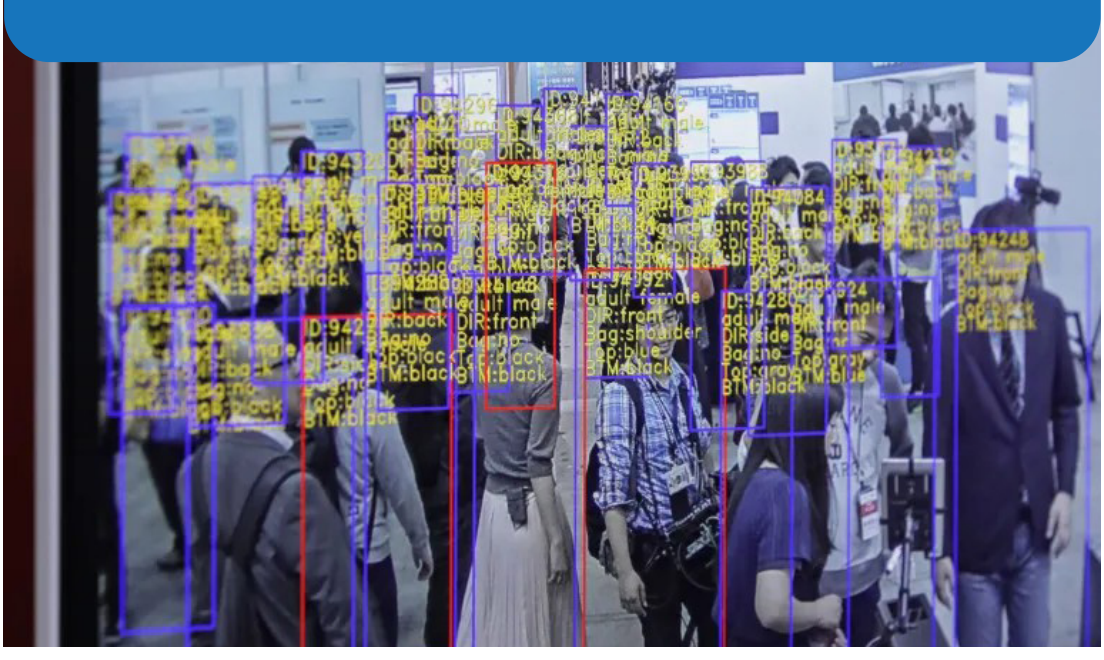

"فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركة لدورها في إنشاء برامج للتعرف على الوجه تستخدم لقمع مسلمي الأويغور."

أجلت شركة SenseTime Group، وهي الشركة الصينية الناشئة في مجال الذكاء الإصطناعي، طرحها العام الأولي (IPO) الذي تبلغ تكلفته 767 مليون دولار في هونج كونج بعد وضعها على قائمة سوداء للإستثمار في الولايات المتحدة.

وقالت شركة SenseTime إنها لا تزال ملتزمة بإستكمال العرض وستنشر نشرة إكتتاب تكميلية وجدول زمني محدث للإدراج.

وكانت وكالة رويترز قد ذكرت لأول مرة في وقت سابق يوم الإثنين عن خطة الشركة لسحب العرض وتحديث نشرة الإصدار لتشمل التأثير المحتمل لحظر الإستثمار الأمريكي، بهدف إعادة إطلاق عملية الإكتتاب العام.

وكانت شركة SenseTime تخطط لبيع 1.5 مليار سهم في نطاق سعر يتراوح بين 3.85 دولار هونج كونج (0.49 دولار أمريكي) إلى 3.99 دولار هونج كونج (0.51 دولار أمريكي)، وفقاً لإيداعاتها التنظيمية. وهذا من شأنه أن يرفع ما يصل إلى 767 مليون دولار، وهو رقم تم تقليصه بالفعل في وقت سابق من هذا العام عن ملياري دولار. وكان من المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في 17 ديسمبر.

ومع ذلك، بدلاً من تحديد سعر الإدراج في البورصة يوم الجمعة، كما كان مقرراً، وجدت نفسها في محادثات عاجلة مع بورصة هونج كونج ومحاميها حول مستقبل الصفقة وسط تقارير حول القائمة السوداء التي تلوح في الأفق.

يأتي التأجيل بعد تحرك وزارة المالية الأمريكية يوم الجمعة لفرض عقوبات على الشركة لدورها في إنشاء برامج التعرف على الوجه المستخدمة في قمع مسلمي الأويغور في تركستان الشرقية التي تقع بغرب الصين.

وكان المصرفيون يقيسون إهتمام المستثمرين في الإكتتاب العام عندما ظهرت أنباء عن خطة لإضافة الشركة إلى قائمة وزارة المالية لما يسمى بشركات المجمعات الصناعية العسكرية الصينية، والتي تم توقيتها لتتوافق مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان فضلاً عن التسعير المتوقع لـ SenseTime.

لم تقدم شركة SenseTime تفاصيل عن الجدول الزمني لطرح عام أولي منقح في ملفها إلى بورصة هونغ كونغ يوم الإثنين.

وقالت في التسجيل: "لا تزال الشركة ملتزمة بإستكمال الطرح العالمي والإدراج قريباً".

معسكرات الصين

قال أحد المصادر إن الشركة كانت تحاول التحرك بسرعة لتفادي الشرط التنظيمي المتمثل في إعادة صياغة الإكتتاب العام بالكامل بعد 9 يناير عندما يلزم تحديث الأرقام المالية في نشرة الإصدار الحالية. وأضاف المصدر أن الشركة احتفظت بنحو 450 مليون دولار من المستثمرين الأساسيين ويمكن أن تتوقع بقاء معظمهم في الصفقة.

وقالت الشركة إنها ستعيد جميع أموال الطلبات بالكامل، دون فوائد، إلى جميع المتقدمين الذين اشتركوا في أسهمها في عملية الطرح.

ويقدر خبراء الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان أن أكثر من مليون شخص، معظمهم من الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى، قد تم احتجازهم في السنوات الأخيرة في نظام واسع من المعسكرات في منطقة تركستان الشرقية.

وصف بعض المشرعين والبرلمانات الأجنبية، وكذلك وزيرا الخارجية الأمريكيين في كل من إدارتي بايدن وترامب، معاملة الأويغور بأنها إبادة جماعية، مستشهدين بأدلة على عمليات تعقيم قسري ووفيات داخل المعسكرات. وتنفي الصين هذه الإدعاءات وتقول إن معدلات النمو السكاني للأويغور أعلى من المتوسط الوطني.

وقالت شركة SenseTime في بيان يوم السبت إنها "تعارض بشدة الإتهامات التي وجهت بخصوصها" ووصفت الإتهامات بأنها "لا أساس لها من الصحة".

أسواق ضعيفة

كان من المقرر أن تكون شركة SenseTime واحدة من أكبر الصفقات في الربع الثالث في هونغ كونغ، ويضيف تأجيلها إلى الضعف المستمر في سوق الإكتتاب العام في المدينة.

وأوقفت المجموعة الصينية للسياحة خطة لجمع حوالي 5 مليارات دولار في القائمة الثانوية في وقت سابق من ديسمبر، مستشهدة بظروف السوق المالية غير المؤكدة.

وكان الإكتتاب العام الأولي لشركة SenseTime هو الأكثر شهرة في إدراج HSBC هذا العام، والذي كان راعياً مشتركاً مع شركة China International Capital Corpo-ration (CICC) وشركة هايتونج الدولية Haitong International.

المصدر: وكالات الأنباء

ترجمة/ رضوى عادل

تركيا والصين على صفيح ساخن.. هل تدعم بكين الأكراد ردا على دعم أنقرة للأويغور؟

بقلم/ ميرفت عوف

قامت السلطات في تركستان الشرقية بإلقاء القبض لم يكن الاحتفاء بواحد من مئات المقاتلين الدوليين الذين يشاركون في القتال إلى جانب وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في سوريا أمرا استثنائيا بالكلية، فغالبا ما يعرض هؤلاء المقاتلون صورا توثّق تفاصيل يومياتهم على الجبهات في ساحة القتال، وكثيرا ما تلقّفت وسائل الإعلام الغربية هذه الصور لتُثني على مقاتلي المجموعة الكردية الموالية للغرب. لكن الغريب هذه المرة أن الاحتفاء جاء من قِبَل وسائل إعلام صينية تناولت حكاية مقاتل بريطاني-صيني يُدعى "هوانغ لي" يبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاما، مُستخدِمة صورة له على جبهات القتال نشرها على حسابه بموقع "سينا ويبو" (موقع تدوينات مُصغرة صيني يشبه تويتر) بُغية توثيق حضوره في الحرب السورية عام 2015. ولم يقتصر الأمر على التفاخر ببطولة "هوانغ لي" وحده، بل واندفع الإعلام الصيني بنفسه للإشادة بالمقاتلين الدوليين الذين ساعدوا القوات الكردية في حربها ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

لطالما عُرِف عن الوسائل الإعلامية الصينية الرسمية الإحجام عن تناول قضايا مثيرة للجدل لبلدان أخرى، لا سيما تلك التي تُخالف النهج السياسي لجمهورية الصين الشعبية، القائم على الامتناع عن دعم النزعات الانفصالية في أي بلد. ولذا مثّلت تلك المرة استثناء صارخا، بيد أنه لم يكُن الظهور الأول للصين في الملف الكُردي. لقد تعدَّدت المواقف الصينية الداعمة للأكراد، إذ أعربت بكين عن استنكارها للتحركات التركية ضدهم في المحافل الدولية. ووقفت خلف الموقف الصيني المثير للجدل دوافع عدة، لعل أبرزها رغبة بكين في إرسال رسائل إلى أنقرة التي أغضبت الصين مرارا بدعمها المعهود لأويغور الأقلية المسلمة الناطقة

بإحدى اللغات التركية في تركستان الشرقية أو شينجيانغ غربي الصين، والتعاطف علنا مع المحنة التي يعيشونها بسبب قمع الحكومة الصينية.

الأويغور.. بين الصين وتركيا

على مدار العقود الأخيرة، شهدت العلاقات التركية الصينية موجات من المد والجزر، لكن أكثر ما سبَّب الشروخ في تلك العلاقة هو الخلاف حول قضية الأويغور، وهو خلاف بدأ منذ عرضت تركيا اللجوء على الأويغوريين الذين فروا من شينجيانغ بعد تبوُّء الشيوعيين الصينيين مقعد السلطة في البلاد منتصف القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين اعتادت أنقرة منحهم الإقامة المؤقتة أو الدائمة، وواصلت الدفاع عنهم في المحافل الدولية، لا سيما في ظل تحالفها الوطيد مع الولايات المتحدة طيلة الحرب الباردة، واهتمامها بمد نفوذها عبر بلدان آسيا الوسطى ذات الصِّلات الثقافية واللغوية والعِرقية القوية بتركيا.

استجلب الاهتمام التركي بالأويغور سخط بكين التي اعتبرت تلك القضية من أكثر القضايا الداخلية حساسية بالنسبة لها، وبناء عليه توتَّرت العلاقات بين البلدين طيلة حقبة التسعينيات التي شهدت ذروة اهتمام تركيا بآسيا. ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، اكتسبت العلاقات الثنائية بين أنقرة وبكين زخما جديدا، ووقَّع البلدان اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتعليمية، ومع حلول عام 2018 كان عدد الشركات الصينية العاملة في تركيا قد تجاوز ألف شركة.

اتساقا مع موقف بلاده المُهتَم بقضية الأويغور رغم الانفتاح على الصين، زار رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أردوغان" إقليم شينجيانغ عام 2012 في إطار زيارة رسمية للصين، في محاولة لاستخدام القوة الناعمة التركية وزرْع الثقة مع المسؤولين الصينيين حيال اهتمام تركيا بتلك المنطقة، وأنه لم يأتِ لتقويض السيادة الصينية، بل جُلُّ ما هنالك أن أنقرة مهتمة بتنمية المنطقة تحت سلطة بكين، وهو ما قد يسهم في تعزيز الاستقرار في الصين بدلا من تقويضه.

بيد أنه مع تفاقم الحديث عن احتجاز الملايين من الأويغور في معسكرات اعتقال صينية وتعرُّضهم للتطهير العِرقي والإبادة الجماعية منذ عام 2014، لم تستطع تركيا أن تقف دون ردة فعل، فكانت من أوائل الدول التي أظهرت تضامنها. ومن ثمَّ عاد التوتر عام 2019، حين أُشيع خبر عن وفاة الشاعر الأويغوري الشهير "عبد الرحيم هييت" بمعسكر اعتقال صيني، فعجَّلت تركيا بإدانة الواقعة، لترد بكين بفيديو ينفي حقيقة موته وينتقد تركيا بشدة. ورغم أن العلاقات كانت تعود بسرعة لوضعها "الافتراضي" بعد كل موجة توتر، فإن الصين ظلَّت تتحفَّظ على المواقف التركية التي اعتبرتها تدخُّلا في شؤونها، ومنها ما حدث في 22 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الحالي، حين حثَّت 43 دولة، من بينها تركيا، الصين على "ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون فيما يتعلق بمجتمع الأويغور المسلم في شينجيانغ".

ضغوط صينية

لطالما كان دعم تركيا للأويغور أشبه بلعبة السير على الحبال، وكان السؤال في هذه القضية دوما يتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب إليه أنقرة في هذه القضية دون أن تُفسد علاقاتها مع الصين تماما، أو قبل أن تبلغ الضغوط الصينية حدًّا لا يمكن للأتراك تحمُّله. نتيجة لذلك، تتصاعد الشكوك حول مستقبل الأويغور في تركيا اليوم، خاصة بعد سلسلة من الاعتقالات قام بها الأمن التركي في صفوفهم بمزاعم تتعلق بالإرهاب، مع مخاوف من إمكانية تسليمهم إلى الصين، خاصة مع توقيع معاهدة لتسليم المجرمين بين البلدين. هذا وتنفي الحكومة التركية أنها تنوي تسليم أيٍّ من الأويغور على أراضيها، هو ما لم يحدث بالفعل حتى الآن.

تُعَدُّ واقعة اعتقال "عبد الرحيم أمين باراش"، الذي احتُجز العام الماضي من قِبَل شرطيين تركيين يرتديان ملابس مدنية بينما كان يتناول الطعام في أحد مطاعم إسطنبول هي الأكثر إثارة للجدل في هذا الملف حتى اليوم. وقال الرجل إن الشرطة التركية حاولت إجباره على توقيع إفادة تُفيد بتورُّطه في أعمال إرهابية أثناء اعتقاله، قبل أن تُرحِّله إلى أحد السجون. في النهاية، أُطلق سراح باراش بعد ثلاثة أشهر دون تفسير، وطُلب منه عدم التحدُّث علانية ضد الصين، ولذا يعتقد الرجل الذي يعيش في تركيا منذ أكثر من خمس سنوات بعد فراره من شينجيانغ أن الصين تقف وراء اعتقاله، وذلك بسبب نشره كتابا شعريا يصف فيه اضطهاد الصين للأويغور. ويقول باراش لموقع الراديو الوطني العام الأميركي "NPR": "لست متأكدا مما إذا كانت الصين تمارس ضغوطا مباشرة على الحكومة التركية للسيطرة على الأويغور هنا، أم إذا كان العملاء الصينيون هُم مَن تسلَّلوا إلى المجتمع التركي لتصويرنا إرهابيين".

في غضون ذلك، ظلَّت تركيا تؤكد أن موقفها الداعم للأويغور لم يتغير، وأن إجراءاتها الأمنية تستهدف أشخاصا بعينهم تحوم حولهم الشبهات، ولا علاقة لها بضغوط الصين، وأن 35 ألف أويغوري يعيشون في تركيا في أمان كامل، ودون أي ضغوط أو مخاوف، بيد أن التطورات الأخيرة تشي بأن أنقرة ترغب على الأقل في تخفيف لهجة الانتقاد المعتادة للصين، بعدما برزت بكين

"هوانغ لي"

بوصفها مستثمرا ومُقرِضا رئيسيا يحتاج إليه الاقتصاد التركي الذي يواجه عثرات عديدة. فمع تراجع الليرة التركية في السنوات الأخيرة، كانت بكين من المبادرين بدعم الاقتصاد التركي، حيث منح بنك الصين الشعبي مليار دولار نقدا لتركيا عام 2019.

لم تكتفِ بكين بدعم الليرة التركية فقط، بل عزَّزت وجودها التجاري في تركيا، حتى أضحى هناك أكثر من ألف شركة صينية نشطة في البلاد كما أسلفنا، بما في ذلك عدد من الشركات المُصنِّعة للهواتف الذكية. وبينما تضع بكين بصمتها في البنية التحتية الحديثة لتركيا، حيث توَّجت أعمال شركة "TCIT" في بكين بوصول أول قطار من مقاطعة شيان الصينية إلى إسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، تنفتح تركيا أيضا على النقل البحري الصيني لا سيما مع اهتمامها بتحديث أسطولها البحري (المدني والعسكري). وفي ظل تعثُّر علاقاتها بالناتو وتأخُّر روسيا في مجال القوة البحرية تحديدا مقارنة بالغرب -أضف إلى ذلك أن روسيا هي غريم تركيا البحري الرئيسي في نهاية المطاف- ترى أنقرة فوائد عدة من التعاون مع الصين في هذا المجال.

الشد والجذب

من جانبها، طالما شعرت بكين بالقلق من أن الصراع في منطقة الشرق الأوسط قد يمتد إلى الأراضي الصينية، بعد أن سافر الآلاف من الأويغور إلى الأراضي السورية للتدريب والقتال ضد نظام الأسد. ولذا، أبدت الصين اهتماما كبيرا بألا تتحوَّل سوريا إلى بؤرة جهادية تؤدي تباعا إلى انعدام الاستقرار في شينجيانغ، ومن ثَمَّ وجدت بكين نفسها على مقربة من روسيا الداعمة لنظام الأسد المقرَّب أصلا من بكين، لكنها للمفارقة وجدت نفسها تتقارب مع الولايات المتحدة في دعم الأكراد الذين أظهروا كفاءتهم في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

وجدت الصين في الأكراد فرصة لضرب "عصفورين بحجر واحد" كما يقول التعبير الدارج، فمن جهة، تسعى بكين إلى تعزيز التحالفات المناوئة للجهاديين في سوريا والتحوُّط دون عودة المقاتلين الأويغور إلى أراضيها، ومن جهة أخرى، تُخطِّط لامتلاك ورقة مساوية قوية في مواجهة اهتمام تركيا بقضية الأويغور، رغم أن دعم الأكراد الانفصاليين يتعارض مع كل ما تدعو إليه السياسة الخارجية لبكين حول الحفاظ على سيادة الدول والامتناع عن دعم الانفصاليين.

لكن الأمر يختلف كثيرا مع الأكراد على ما يبدو، والمفارقة أن ذلك الاختلاف ليس وليد اليوم. فمنذ نهاية الخمسينيات، دعمت بكين التمرد الكردي ضد الحكومة العراقية في بغداد، لكن مع نهاية هذا التمرد عام 1975، أخذت العلاقة مع حكومة العراق المركزية تتحسَّن، فاشترى الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الأسلحة الصينية لقتال أعدائه ومن ضمنهم الأكراد.

لكن بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، أيقنت الصين أن الأكراد هم مَن سيتمكَّنون في النهاية من فرض هيمنتهم على المنطقة النفطية الرئيسية بالعراق، ومن أجل ذلك لم تتردد في إحياء علاقاتها معهم، تارة بفتح قنصلية عامة في أربيل في ديسمبر/كانون الأول 2014، وتارة بفتح باب الاستثمارات

متظاهرون من طائفة الأويغور خلال احتجاج ضد الصين بالقرب من القنصلية الصينية في اسطنبول

في حقول النفط والبنية التحتية على مصراعيه. غير أن بكين حرصت مع ذلك على النأي بنفسها عن دعم الانفصال الصريح لكردستان العراق، اتساقا مع موقفها المُعادي للحركات الانفصالية عموما، ومن ثَمَّ صرَّحت أنها تدعم وحدة الأراضي العراقية إبَّان الإعلان عن استفتاء من أجل الاستقلال من جانب حكومة كردستان العراق، قبل أن يُلغى في الأخير تحت ضغط من أطراف إقليمية ودولية عدة.

عموما، يمكن تبرير موقف الصين تجاه القضية الكردية بالنظر إلى اعتبارات عدة. أولا، تتحرَّك بكين وفق دوافع اقتصادية في العراق ولا سيما في كردستان، إذ يملك الإقليم أرضا غنية بالنفط (تحتوي على نحو 40% من احتياطي النفط العراقي). وثانيا، يظهر أن الصين، التي تمارس منذ منتصف التسعينيات ضغوطا على أنقرة لكبح نشاط الأويغور في أراضيها، مَعنية باستخدام مناصرة الأكراد باعتبارها ورقة مهمة لموازنة نفوذ تركيا في المنطقة وحضورها في منطقة آسيا الوسطى المتاخمة لها.

في هذا الصدد، اتخذت بكين عددا من الإجراءات المناهضة لتركيا، مثل انضمامها إلى التحالف الغربي الذي أدان الهجوم الذي شنَّته أنقرة على المقاتلين الأكراد بعد أن قرَّر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب سحب قواته من سوريا. كما اتهم "كَنغ شوانغ"، نائب المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة، تركيا بانتهاك حقوق الإنسان في سوريا، واصفا تصرُّفاتها في شمال شرق

سوريا بأنها غير قانونية، وقال: "منذ أن غزت تركيا بشكل غير قانوني شمال شرق سوريا، قطعت بانتظام خدمة إمدادات المياه".

انتقد شوانغ أيضا العمليات الجوية التركية في العراق أمام الأمم المتحدة، وادّعى أن مدنيين قتلوا بسبب تلك الضربات. وكان ذلك ردا على تصريح للرئيس التركي أردوغان أمام منظمة التعاون الإسلامي انتقد فيه وضع الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في الصين، داعيا المنظمة إلى "إظهار حساسية تجاه القضية بما يتماشى مع أهدافها التأسيسية". ولم تكتفِ بكين بتصريح شوانغ ذلك، لكنها سارعت للتأكيد أنها "ستضع تصرفات تركيا في العراق وسوريا على جدول أعمالها".

في النهاية، وبينما تظل تركيا عالقة بين الغرب وروسيا بشأن عدد من القضايا الإستراتيجية، فإن معضلاتها ربما تزداد تعقيدا حال بلورت الصين موقفا داعما للأكراد الانفصاليين. وحسبما تشي التطورات الأخيرة، من غير المستبعد أن تدخل العلاقات الصينية-التركية فترة مضطربة في المستقبل القريب، مع زيادة نفوذ القوميين في تركيا، واهتمامهم المعتاد بقضايا المتحدثين باللغات التركية مثل الأويغور، وفي ظل تنامي الحضور الصيني التدريجي في المنطقة، ومساعي الصين للبحث عن أوراق قوة

لتعزيز حضورها الجديد، الذي يبدو أنه سيكون صاخبا أكثر من أي وقت مضى.

رفض معالجة مسألة العمل القسري للأويغور خيانة لقيم أوروبا وتاريخها

بقلم/ روشان عباس، 13 ديسمبر 2021

لقد تحطم قلبي عندما اختفت أختي الطبيبة المتقاعدة التي تعيش في أورومتشي في 11 سبتمبر 2018. لقد غرقت بنات أخي، وكلاهما من مواطني الولايات المتحدة ولديهما أطفال صغار، في كابوس لم تخرج منه أسرتنا. وقد جاء إختفائها القسري على يد النظام الشيوعي الصيني بعد أيام فقط من حديثي علناً لإدانة معسكرات الإعتقال التي يُسجن فيها الملايين بسبب هويتهم العرقية والدينية. وقد تغيرت حياتي بالكامل منذ ذلك الحين.

يتقاسم الملايين هذا الألم الذي أشعر به، حيث يعاني كل الأويغور من فقدان عائلتهم في معسكرات الإعتقال التابعة للحزب الشيوعي الصيني، والسجون، ومنشآت العمل القسري. ألم نتعلم شيئاً من التاريخ؟ ونحن

تحث المديرة التنفيذية لحملة الأويغور روشان عباس المجتمع الدولي على إتخاذ الإجراءات اللازمة الآن

كمجتمع دولي لسنا مدانين فقط لفشلنا في التصرف، بل إننا متواطئون من خلال علاقاتنا التجارية مع الصين.

لقد قوبلت معاناتي الشخصية من إختطاف أختي، الدكتورة غولشان عباس، بالألم الإضافي المتمثل في إدراك أن الشركات الأجنبية، مثل فولكس فاجن، وهوجو بوس، وزارا، والعديد من العلامات التجارية الأخرى التي نعرفها ونستهلكها على نطاق واسع، تحقق أرباحاً من عمل السخرة لأولئك المسجونين كجزء من هذه الإبادة الجماعية.

وقبل 75 عاماً، كانت بعض هذه الشركات نفسها مذنبة بإرتكاب نفس النوع من الجرائم، ولكن لم يعد لدينا أي عذر للجهل. هل من المقبول بالنسبة لي وملايين من الشعب الأويغوري يتساءلون عما إذا كانت الملابس التي نرتديها منتجة بدماء أفراد عائلتنا المفقودين وعرقهم ودموعهم؟ وإذا كانت المنتجات الرخيصة التي نستهلكها على أساس يومي تؤدي إلى تدمير كامل لمجموعة عرقية بأكملها؟ يتم التعامل مع حياة شعبي على أنها حياة يتم تجاهلها، ولا معنى لها، بل وحتى يتم التخلص منها بشكل مبرر من قبل الأعمال التجارية مع تقديم الأعذار والمبررات فقط.

تواجه أوروبا أزمة أخلاقية ويجب عليها أن تستجيب. من الواضح أننا لا نستطيع الإعتماد على الشركات في إتخاذ القرار الصحيح، حيث تجاهل الكثيرون محاولات المشاركة من منظمات حقوق الإنسان، أو اعترفوا صراحةً بأن السوق الصينية أكثر أهمية من أن ننظر في معالجة مسألة تطبيعهم مع الرق.

كما تم تسليط الضوء مؤخراً في برنامج تشرفت بالمشاركة فيه من المؤسسة الأوروبية للديمقراطية وبعثة الولايات المتحدة لدى الإتحاد الأوروبي، يجب أن نضمن تطبيق مسودة توجيه الإتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة للشركات ومساءلة الشركات بشكل مناسب في منطقة الأويغور. وفي هذا الأسبوع فقط، أقر مجلس النواب الأمريكي قانون الأويغور لمنع العمل القسري، وهناك حاجة ماسة إلى الإفتراض القابل للدحض بينما نواجه المشكلة في سلاسل التوريد الأوروبية.

ويجب أن ندرك العبء معاً، الذي نتحمله كطلاب للإعتقال الجماعي لمجموعة عرقية، جنباً إلى جنب مع محارق الجثث، والعبودية الحديثة، من بين إنتهاكات أخرى مروعة لدرجة أنها ترسم أوجه تشابه تاريخية فورية.

في التاسع من ديسمبر، قررت محكمة الشعب المستقلة في المملكة المتحدة، برئاسة السير جيفري نيس، أن جمهورية الصين الشعبية مذنبة بإرتكاب الإبادة الجماعية ضد الأويغور. وبهذا الحكم، لم يعد بإمكان الحزب الشيوعي الصيني الاختباء خلف سحابة من الارتباك، ولا يمكن لبقية العالم التظاهر بالجهل. لقد قام الشهود والخبراء بعملهم بشكل جيد للغاية. نحن الأويغور تحملنا عبء الإثبات. والآن، تقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي مسؤولية إتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الحزب الشيوعي الصيني.

لقد رأينا العواقب الوحشية للحياة في ظل الأنظمة الإستبدادية أو الشيوعية، وسنجد أن الواقع المروع الحالي للأويغور سيكون واقعنا إذا لم نتصرف لإتخاذ موقف أخلاقي واضح بأن العبودية المرتبطة بالإبادة الجماعية أمر غير مقبول، والعمل مع مثل هذه الشركات التي لها روابط مثل هذه لا تتوافق مع القيم الديمقراطية والليبرالية في أوروبا.

سيكون لفشلنا في القيام بذلك تداعيات هائلة على مستقبل الديمقراطية، وعلى البشرية نفسها.

*روشان عباس هي المؤسسة والمديرة التنفيذية لحملة الأويغور

ترجمة/ رضوى عادل

الأوراق المسربة تربط كبار القادة الصينيين بقمع الأويغور

بي بي سي نيوز، 30 نوفمبر 2021

وتشمل الوثائق خطباً يقول المحللون إنها تثبت أن كبار قادة الحكومة دعوا إلى إتخاذ إجراءات أدت إلى الإعتقال الجماعي والعمل القسري.

وقد نفت الصين بإستمرار أنها ترتكب إبادة جماعية ضد الأويغور.

كانت بعض الوثائق موضوع تقرير سابق، لكن شمل التسريب الأخير معلومات غير معروفة من قبل.

وقد أُحيلت إلى محكمة الأويغور - وهي محكمة شعبية مستقلة في المملكة المتحدة - في سبتمبر، لكن لم يتم نشرها بالكامل من قبل.

تكشف الوثائق، التي تحمل عنوان "أوراق تركستان الشرقية"، على إسم المنطقة التي تضم معظم الأويغور، كيف أدلى قادة الحزب الشيوعي الصيني (CCP) بما في ذلك شي ورئيس الوزراء لي كيكيتشانج بتصريحات أدت بشكل مباشر إلى سياسات تؤثر على الأويغور وغيرهم. المسلمون.

وتشمل الإعتقالات القسرية، والتعقيم الجماعي، والإستيعاب القسري، و "إعادة التعليم"، وإكراه الأويغور المحتجزين على العمل في المصانع.

كانت صحيفة نيويورك تايمز قد أبلغت عن مجموعة متطابقة من الوثائق التي تم تسريبها لهم في عام 2019، ولكن لم يتم إتاحتها كلها للجمهور.

قال الدكتور أدريان زينز في تقريره إن تحليله أظهر أن الروابط بين تصريحات كبار الشخصيات الحكومية والسياسات اللاحقة التي تم تنفيذها ضد الأويغور كانت "أكثر شمولاً وتفصيلاً وأهمية مما كان مفهوماً سابقاً".

تعرضت الصين لضغوط دولية هائلة بسبب إنتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية. يمكن إرجاع التحول الملحوظ في نهج الصين تجاه المنطقة إلى هجومين على المشاة والركاب في بكين في عام 2013 ومدينة كونمينغ في عام 2014، ومن ثم اللوم من قبل الصين على الأويغور.

كان ردها منذ عام 2016 فصاعداً هو بناء ما يسمى بمعسكرات "إعادة التعليم" للأويغور وغيرهم من المسلمين، وإستهداف شعب تركستان الشرقية الذين يمكن أنهم يقوموا بأي سلوك يتم إعتباره علامة على عدم الثقة.

اتبعت الصين أيضاً إستراتيجية العمل القسري، من خلال نشر الأويغور لقطف القطن في تركستان الشرقية.

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت تقارير عن قيام الصين بالتعقيم الجماعي القسري لنساء الأويغور لقمع السكان، وفصل الأطفال عن عائلاتهم، ومحاولة محو التقاليد الثقافية للأويغور.

وقد اتهمت عدة دول، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وهولندا، الصين بإرتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

وقد نفت الصين بشدة هذه الإتهامات، قائلة إن الحملة في تركستان الشرقية ضرورية لمنع "الإرهاب" وإستئصال "التطرف الإسلامي"، وأن المعسكرات أداة فعالة "لإعادة التعليم" النزلاء في حربها ضد الإرهاب.

ترجمة/ رضوى عادل

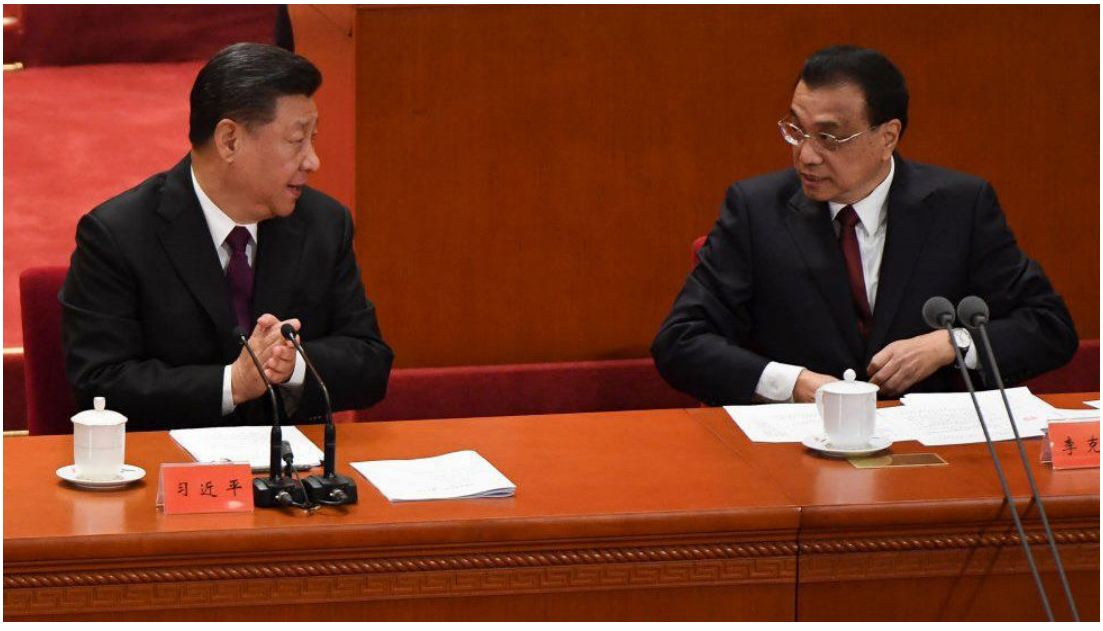

الرئيس الصيني شي جين بينغ (إلى اليسار) ورئيس الوزراء ليكيتشانغ (إلى اليمين) من بين الشخصيات الحكومية البارزة المذكورة في الوثائق المسربة.

البيت الأبيض يعلن مقاطعته الدبلوماسية لدورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٢٢ في بكين

بقلم/ آلي مالوي وكيت سوليفان، سي إن إن

6 ديسمبر 2021

كانت المبادرات السابقة من النشطاء اجتمع مع الصمت في (سي إن إن) قال السكرتير الصحفي للبيت الأبيض جين ساكي يوم الإثنين، لن ترسل إدارة بايدن وفداً رسمياً من الولايات المتحدة إلى الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 في بكين كموقف الولايات المتحدة ضد "الإبادة الجماعية المستمرة والجرائم ضد الإنسانية في تركستان الشرقية".

وسيظل مسموحاً للرياضيين الأمريكيين بالمنافسة في الألعاب الأولمبية، ولكن الإدارة لن ترسل مسؤولين حكوميين إلى الألعاب. تنطبق نفس السياسة على الألعاب الأوليمبية لذوي الإحتياجات الخاصة، والتي تقام أيضاً في بكين.

وقالت بساكي للصحفيين في إفادة بالبيت الأبيض إن البيت الأبيض يتطلع إلى توجيه "رسالة واضحة" مفادها أن إنتهاكات حقوق الإنسان في الصين تعني أنه لا يمكن أن يكون هناك "أعمال كالمعتاد".

وتشكل هذه الخطوة تصعيداً للضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على الصين بشأن العمل القسري وإنتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية والتي تقع بغرب الصين، وخاصة ضد الأويغور والأقليات العرقية والدينية الأخرى.

قال الرئيس جو بايدن للصحفيين الشهر الماضي إنه يدرس المقاطعة الدبلوماسية حيث دعا المشرعون الديمقراطيون والجمهوريون، بمن فيهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، إلى المقاطعة احتجاجاً على إنتهاكات الصين لحقوق الإنسان.

وقالت بساكي إن الرياضيين الذين سيشكلون فريق الولايات المتحدة الأمريكية يحظون "بالدعم الكامل" من الإدارة، لكنها أضافت أن الإدارة لن "تساهم في الضجة الإعلامية للمباريات".

وقالت بساكي: "التمثيل الدبلوماسي أو الرسمي للولايات المتحدة سيعامل هذه الألعاب على أنها عمل كالمعتاد في

مواجهة إنتهاكات حقوق الإنسان الفظيعة التي تمارسها جمهورية الصين الشعبية في تركستان الشرقية، ونحن ببساطة لا نستطيع فعل ذلك".

وقالت بساكي إن المقاطعة الدبلوماسية للألعاب لا تعني "نهاية المخاوف التي سنثيرها بشأن إنتهاكات حقوق الإنسان".

وقالت بساكي إن البيت الأبيض أبلغ حلفاءه في الخارج بقرار الولايات المتحدة.

وقالت بساكي أيضاً إن البيت الأبيض لم يشعر بأنها "الخطوة الصحيحة" أو العادلة، لمعاقبة الرياضيين الأمريكيين الذين تدربوا لسنوات من خلال مقاطعة الولايات المتحدة للأولمبياد بالكامل. وقد كانت آخر مرة قاطعت فيها الولايات المتحدة الألعاب الأولمبية بالكامل عام 1980 عندما كان الرئيس السابق جيمي كارتر في منصبه.

وعادةً ما ترسل الولايات المتحدة وفداً إلى دورة الألعاب الأولمبية - قادت السيدة الأولى جيل بايدن الوفد الدبلوماسي الأمريكي إلى أولمبياد طوكيو 2020، والتي أقيمت خلال الصيف بعد تأجيلها بسبب وباء كوفيد 19-.

لم تكن دورة الألعاب الأولمبية الشتوية العام القادم موضوعاً للمحادثة خلال القمة التي استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة التي عقدها بايدن والرئيس الصيني شي جين بينغ الشهر الماضي. لم تسفر القمة عن أي إنجازات كبيرة، ولم يكن من المتوقع حدوث أي إنجازات قبل الموعد المحدد.

خلال قمة نوفمبر انخرط بايدن وشي في "مناقشة صحية"، وفقاً لما ذكره مسؤول رفيع في إدارة بايدن حضر المناقشات. أثار بايدن مخاوف بشأن حقوق الإنسان والعدوان الصيني تجاه تايوان والقضايا التجارية.

وفي وقت لاحق من هذا العام، أعلنت إدارة بايدن منع إستيراد بعض المواد المستخدمة في الألواح الشمسية من شركة في تركستان الشرقية بسبب العمل القسري. تحركت الإدارة أيضاً لتقييد صادرات خمس شركات صينية بسبب إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الأويغور والأقليات الأخرى. حيث تعد تركستان الشرقية مركزاً رئيسياً للإنتاج للعديد من الشركات التي تزود العالم بالأجزاء اللازمة لبناء الألواح الشمسية.

ترجمة/ رضوى عادل

إسطنبول.. وقفة احتجاجية تنديدا بممارسات الصين ضد الأويغور

anadoluimages
ANADOLU AGENCY
Arife Karakum

Suçsuz Kocam Nerede?
Çin Kocamı Serbest Bırak!
释放我无罪的丈夫
Free My Husband!
أين زوجي؟
ÇİN!.. EVLADLARIM NEREDE?
CHINA!.. WHERE ARE MY CHILDREN?
中國!..我的兒子們在哪裡?
anadoluimages
ANADOLU AGENCY
Arife Karakum

تستمر وكالة أنباء تركستان الشرقية في حملتها الإلكترونية تحت وسم #انقذوا_إدريس_حسن على تويتر وفيسبوك إلى أن يتم الإفراج عن الناشط المسلم الأويغوري إدريس حسن، حيث أنه معتقل في المغرب لتسليمه إلى الصين، وسيكون مصيره الإعدام.. شاركونا في نشر الوسم.

#انقذوا_إدريس_حسن

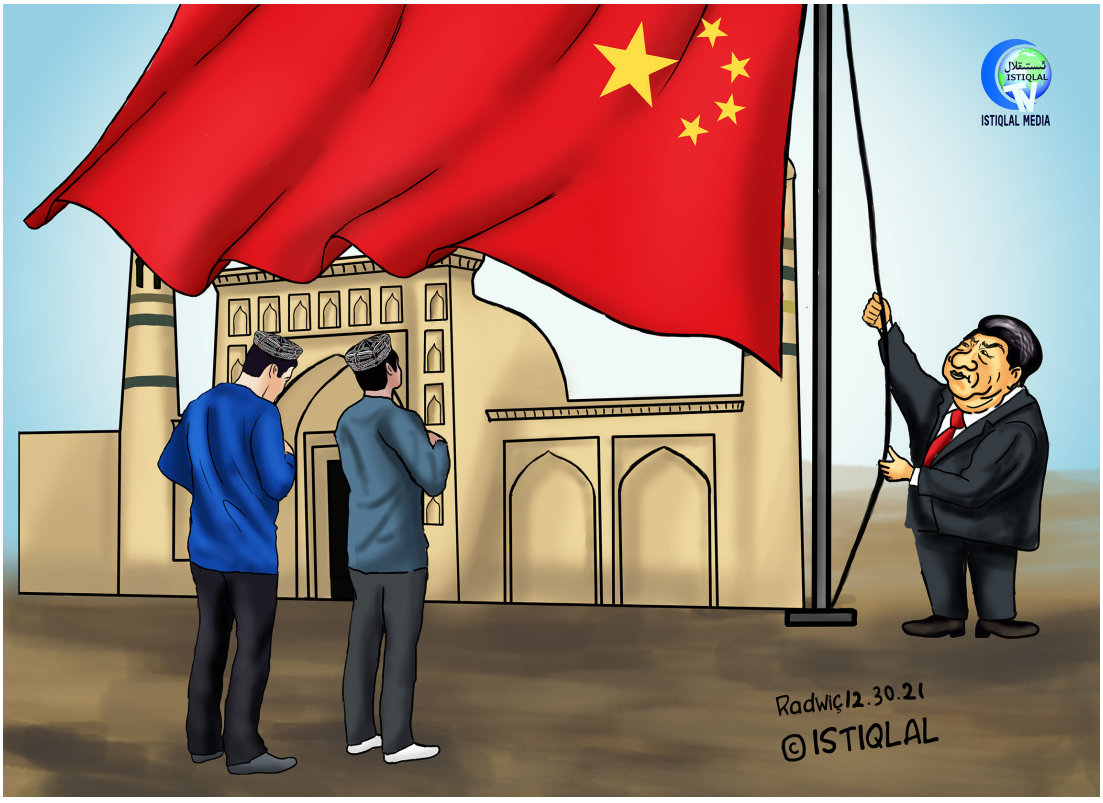

يكشف النظام الصيني بإستمرار سياسته الإرهابية بما يسمى بـ "تصيين الإسلام"، والتي تعد جزءا مهما من خطته الشريرة للتصيين الكامل على شعب تركستان الشرقية.

المصادر

https://ar.libyaobserver.ly/article/17276

https://www.aa.com.tr/ar

https://www.yenisafak.com/ar/news/3547736

https://www.rfa.org/english/news

https://nypost.com

https://www.independentarabia.com/node/287986

https://stepagency-sy.net

https://www.aljazeera.com/economy

https://turkistantimes.com/en/news-15512.html

http://howiyapress.com

صوت تركستان

ماذا يحدث في تركستان الشرقية؟
وكيف نميز الأخبار الصحيحة من المزيفة؟
تهدف مجلتنا إلى فضح جرائم الصين ضد الإنسانية ودعايتها الكاذبة حول ما ترتكبها من ظلم وإبادة شعب تركستان الشرقية، مستمدة من المصادر الموثوقة وشهادات الناجين من بطش الصين.

رئيس التحرير: بلال عزيزي

هيئة التحرير: عبد الوارث عبد الخالق
مريم عبد الملك
رضوى عادل

الإخراج الفني الكاريكاتير: رضوى عادل
إرشاد سرحان

الإشراف: جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dük 2
Sefaköy Küçükçekmece İSTANBUL

turkistantimes.com/ar
www.istiqlalmedia.com
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00

info@turkistanmedia.com
istiqlalhaber.com
+90 212 540 31 15